

Implications of the Palestinian Division on the Negotiating Position and the Peaceful Settlement of the Palestinian Issue 1993-2024

محمد مصطفى عبد الباقي

طالب ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

عبدالرحمن عبدالعال خليفة

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

رضوي عمار سيد

مدرس بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الانعكاسات المختلفة للانقسام الفلسطيني على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي: إلى أي مدى أثر الانقسام الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس وغيرها على الموقف التفاوضي للجانب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل والتسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وقد استخدمت الدراسة منهجي المصلحة الوطنية وتحليل النظم. وتنقسم الدراسة إلى أربعة محاور يتناول الأول منها اتفاق أوسلو للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين عام ١٩٩٣م وقضية إقامة الدولة الفلسطينية، في حين يعرض المحور الثاني مواقف القوى الفلسطينية المؤيدة والمعارضة للسلام مع إسرائيل، أما المحور الثالث فيحلل الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية إقامة الدولة الفلسطينية في ضوء الانقسام الفلسطيني، وأخيرا يتناول المحور الرابع الأسباب والنتائج لعملية طوفان الأقصى التي قامت بها حركة حماس في أكتوبر ٢٠٢٣م على مستقبل التسوية للقضية الفلسطينية. وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج سواء المتعلقة منها بالتأثيرات السلبية لذلك الانقسام الفلسطيني على قوة الموقف التفاوضي للجانب الفلسطيني في مواجهة الجانب الإسرائيلي أو التوظيف الإسرائيلي لذلك الانقسام في تأمين الدعم الأمريكي والأوروبي المطلق له سياسيا وعسكريا وبخاصة بعد عملية طوفان الأقصى في تقويض فكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: السلطة الفلسطينية، حركة حماس، إسرائيل، الدولة الفلسطينية، اتفاق أوسلو، عملية طوفان الأقصى.

Abstract

The study aims to analyze the various repercussions of the Palestinian division on the peaceful settlement of the Palestinian issue. The research problem of the study is represented by a primary question: To what extent has the Palestinian division between the Palestinian Authority, Hamas, and others affected the negotiating position of the Palestinian side in confronting Israel and the peaceful settlement of the Palestinian issue? The study used the national interest and systems analysis approaches. The study is divided into four axes. The first addresses the Oslo Peace Accords between Israel and the Palestinians in 1993 and the issue of establishing a Palestinian state. The second axis presents the positions of the Palestinian forces supporting and opposing peace with Israel. The third axis analyzes the American and Western positions on the issue of establishing a Palestinian state in light of the Palestinian division. Finally, the fourth axis examines the causes and consequences of the Al-Aqsa Flood operation carried out by Hamas in October 2023 on the future of the settlement of the Palestinian issue. The study concluded with several findings, both related to the negative impact of this Palestinian division on the strength of the Palestinian negotiating position vis-à-vis the Israeli side, and Israel's exploitation of this division to secure absolute American and European political and military support, particularly after Operation Flood of Al-Aqsa, to undermine the idea of establishing a Palestinian state.

Keywords: Palestinian Authority, Hamas, Israel, Palestinian state, Oslo Accords, Operation Flood of Al-Aqsa.

المقدمة:

مع بداية القرن العشرين ودخول بعض الدول العربية تحت الانتداب الأوروبي ظهرت أزمة كبيرة خلخلت استقرار الدول العربية إلى وقتنا هذا، وهو ما حدث مع تنفيذ وعد بلفور عام ١٩١٧، والذي يقضى بإقامة وطن لليهود على أرض فلسطين، ثم بدأ بعدها توافد اليهود إلى فلسطين إلى أن تم صدور قرار تقسيم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين عام ١٩٤٧، ومن ثم جاء إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، لتدخل بعدها فلسطين والدول العربية حرباً ضد إسرائيل، ومن ذلك التاريخ أصبح الصراع بين إسرائيل والدول العربية شيئاً دائماً، لاسيما بعد المذابح التي قامت بها إسرائيل في فلسطين.

من الواضح بعد كل ما حدث أن الحرب بين إسرائيل والدول العربية أو بشكل خاص بين إسرائيل والفلسطينيين لن يتم حلها بالأسلوب العسكري، بل إن الحل الأفضل لها أن يتم الاتفاق والتوصل لحل سلمى للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على الاتفاق والتسوية السلمية، بغض النظر عن أسلوب أو شكل هذه التسوية السلمية.

وكما هو معلوم فقد تم توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣م بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والذي كان من المفترض أن يقود في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وفي حين أن هذا الهدف النهائي للاتفاق لم يتحقق بعد حتى اليوم، ليس فقط بسبب التفاف إسرائيل حول تطبيق هذا الاتفاق، وإنما أيضا بسبب الانقسام الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية ممثلة في حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس وقوى المقاومة المتحالفة معها في قطاع غزة . ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل انعكاسات الانقسام الفلسطيني على الموقف التفاوضي له والتسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

في عام ١٩٩٣ شهدت جهود مبادرات السلام للقضية الفلسطينية تحولاً جذرياً مع توقيع كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لاتفاق أوسلو برعاية أمريكية، والذي تم بمقتضاه اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل وإقامة سلطة فلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن يلتزم الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بالتفاوض بشأن إقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

ومنذ ذلك التاريخ دخل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في العديد من المفاوضات لتحقيق ذلك الهدف، وأبرزها مفاوضات عام ١٩٩٩ بين الرئيس عرفات وإيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل برعاية الرئيس كلينتون، إلا أن كل هذه المبادرات لم تؤد إلى الهدف المنشود من إتفاقية أوسلو للسلام لإقامة دولة فلسطينية، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى تفجر الأوضاع في قطاع غزة عقب قيام حركة حماس بعملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣. وهذا الإخفاق لم يكن مرده فقط التعنت الإسرائيلي وافتقاره لرؤية جادة لإقامة الدولة الفلسطينية وإنما أيضا بسبب الانقسام الفلسطيني بين حركة فتح وحركات المقاومة وفي مقدمتها حركة حماس بشأن الموقف من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

ولذلك فإن المشكلة البحثية للدراسة يمكن بلورتها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما انعكاسات الانقسام الفلسطيني الداخلي على الموقف التفاوضي والتسوية السلمية للقضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٢٤؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية على النحو الآتي:

١. ما أهم بنود اتفاق أوسلو للسلام عام ١٩٩٣م بشأن إقامة الدولة الفلسطينية؟
٢. ما تصور اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م لطبيعة العلاقات بين كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل؟
٣. ما مدى تأثير الانقسام الفلسطيني في أعقاب سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة عام ٢٠٠٦م على الموقف التفاوضي الفلسطيني مع إسرائيل تجاه إقامة الدولة الفلسطينية؟
٤. إلى أي مدى أسهم الانقسام الفلسطيني في التوظيف لإسرائيل له للالتفاف حول مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية؟
٥. ما انعكاسات الانقسام الفلسطيني على الدعم الدولي وبخاصة الأمريكي والأوروبي لهدف إقامة الدولة الفلسطينية؟
٦. ما هي السيناريوهات المتوقعة للحرب في قطاع غزة على مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على موقف اتفاق أوسلو من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.
٢. التعرف على مواقف القوى الفلسطينية من اتفاق أوسلو وعملية السلام مع إسرائيل.
٣. التعرف على الموقف الإسرائيلي من عملية إقامة الدولة الفلسطينية.
٤. التعرف على الموقف الأمريكي والأوروبي من عملية إقامة الدولة الفلسطينية.
٥. تحليل النتائج المختلفة لعملية طوفان الأقصى التي قامت بها حماس على مستقبل القضية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في إطار إهتمام الباحث بدراسة القضية الفلسطينية والقضايا المتعلقة بها ومراحل التسوية السلمية السابقة التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتعرف على أسباب فشل هذه المحاولات، ومحاولة التطرق للأحداث الحالية ومعرفة أسبابها ونتائجها على الحل السلمي لهذه القضية. كما تهتم الدراسة بمحاولة

التوصل إلى حلول قد تساعد في الاتفاق بين الجانبين والتوصل إلى حل للتسوية السلمية الشاملة والنهائية بينهما. لذلك يأمل الباحث أن تمثل هذه الدراسة إضافة للمكتبة المصرية والعربية في هذا الشأن وذلك عبر دراسة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣.

نطاق الدراسة:

أولاً: النطاق الزمني

يتمثل النطاق الزمني للدراسة في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٢٤، وجاء اختيار عام ١٩٩٣ كعام بدء الدراسة باعتباره تاريخاً مهماً في المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل والتي بدأت باتفاقية أوسلو، والذي أعطى الأمل بأنه قد يتم التوصل إلى اتفاق نهائي يتحقق معه هدف إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتستمر الدراسة إلى وقتنا هذا للتطرق إلى المراحل التالية للمفاوضات على مدار هذه الفترة وصولاً إلى وقتنا الحالي للتطرق إلى الحرب الدائرة بين الأطراف التي بدأت منذ السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، ومحاولة توقع ما ستؤول إليه الحرب وما إلى سوف يحدث بعد إنتهاء العدوان.

ثانياً: النطاق المكاني

يتمثل النطاق المكاني للدراسة في حدود كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المتمثلة في قطاع غزة والضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل في أعقاب حرب يونيو عام ١٩٦٧.

الإطار المفاهيمي:

١. مفهوم التسوية السلمية:

في السياق الدولي هي سياسة دبلوماسية لتقديم تنازلات سياسية أو مادية من أجل تجنب النزاع، ومنع الحرب بين الطرفين، وحل القضية بين الأطراف.

٢. مفهوم المفاوضات:

هي عملية يتفاعل من خلالها طرفان أو أكثر لديهم اعتقاد بوجود مصالح واهتمامات مشتركة ومتداخلة وأن تحقيق أهدافهم وحصولهم على نتائج مرغوبة يتطلب الاتصال فيما بينهم كوسيلة أكثر ملائمة لتضييق مساحة الاختلاف وتوسيع منطقة الاشتراك بينهم من خلال المناقشة والتوضيح والحجة والاقناع والاعتراض للتوصل إلى اتفاق مقبول للأطراف بشأن موضوعات أو قضايا التفاوض^١.

٣. مفهوم الصراع الدولي:

الصراع الدولي هو تنازع الارادات الوطنية للدول الناتج عن تباين مصالحها، وهو أيضا يعكس موقفاً يكون لطرفين أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا الموقف سيئاً للغاية، فهو نتيجة لعدم التوافق في البنيات والمصالح، مما يؤدي إلى استجابة بديلة للمشكلات السياسية الرئيسية^٢.

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على كل من منهج المصلحة الوطنية واقترب تحليل النظم للتعرف على التسوية السلمية للقضية وأسباب عدم نجاحها إلى الآن^٣.

أولاً منهج المصلحة الوطنية

من مقولات المنهج:

١. يركز هذا المنهج على حقيقة المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي الأسمى للسياسة الخارجية والتفاعلات الخارجية لأي دولة.

٢. الدولة بصفة عامة تحدد استراتيجيتها وسياساتها حول القضايا الدولية والإقليمية وفقاً لأولوياتها، وتعكس هذه الأولوية أهداف السياسة الخارجية الحيوية للدولة متمثلة في الأمن القومي والاكتفاء الإقتصادي والسيادة ويعد الأمن الحاجة الأكثر أهمية للدولة ويأتي على رأس قمة مصالحها الوطنية.

٣. يتميز هذا المنهج بتوضيح جانب الاستمرار والتغير في العلاقات الخارجية للدول والتفاعلات الإقليمية والعالمية داخل إطار عامل المصلحة الوطنية فسياسية أي دولة تعكس مصالحها الوطنية حيث أن هذه السياسية تصاغ في إطار المصلحة الوطنية للدولة.

تطبيق المنهج:

سيتم تطبيق منهج المصلحة الوطنية في هذه الدراسة من خلال معرفة كيف سعت إسرائيل وفلسطين لتحقيق مصالحهما من خلال التسويات السابقة وكيف أدى تمسك كل طرف بمصالحه وأهدافه الخاصة إلى عدم أكمال هذه التسويات وعدم التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية.

ثانيا: اقتراب تحليل النظم:

اقترن هذا الاقتراب باسم عالم السياسة الأمريكي دافيد إيستون، وتقوم فكرته على أن النظام السياسي يوجد في بيئة يؤثر فيها ويتأثر بها من خلال عمليات المدخلات والمخرجات والتحويل والتغذية الاسترجاعية . وعلى الرغم من أن إيستون رأى إمكانية تطبيقه سواء في النظام السياسي الداخلي أو في النظام الدولي ، فإن الإسهام الأهم لاستخدامه في مجال السياسة الخارجية قد جاء من جانب بريتش في تحليله للسياسة الخارجية الإسرائيلية .

تطبيق المنهج:

تم اختيار منهج تحليل النظم لأنه يتناسب مع متطلبات الدراسة حيث أنه يقوم بدراسة أوضاع الدولة، واحتياجاتها في إطار البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، وتأثير تغيرات النظام على هذه البيئة، ثم دراسة الكيفية التي يتفاعل بها النظام مع هذه المطالب في ضوء الموارد المتوفرة لديه، ثم يتم دراسة القرارات التي تم اتباعها في هذه القضية والنتائج التي ترتبت عليها، لذلك سنقوم باستخدام هذا المنهج في هذه الدراسة، حيث سنقوم بتحليل ظروف كل من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية التي أحاطت بصانع القرار السياسي في كل من فلسطين واسرائيل، وكيف انعكس ذلك على رؤية الجانبين لمسار التسوية السلمية للصراع بينهما، وكيف كانت ردود الأفعال داخليا وإقليمياً ودولياً عليها وذلك بما يسمح بالتعرف على أسباب فشل التسويات السابقة ونتائجها، وكيف تتحول تلك النتائج إلى مطالب مرة أخرى.

الدراسات السابقة:

جونى منصور - مهند مصطفى - نظام بركات، دراسة بعنوان التحولات الاسرائيلية وتأثيرها فى سياستها تجاه العرب والفلسطينيين.^٤

تأتى الدراسة حول ابرز التحولات السياسية والامنية والاقتصادية في اسرائيل خلال السنوات بين عام ٢٠٠٩-٢٠١٩، وتأثير هذه التحولات في سياسة اسرائيل تجاه الدول العربية، كما توضح الدراسة فكرة إعادة تولد تيار اليمين بما تسميه الأدبيات السياسية بـ (اليمين الجديد)، وهو ما يعتبر تحول داخل منظمة اليمين التقليدي في اسرائيل، مع انه لم يحدث قطيعة كاملة معها، ففي الوقت الذى يحافظ فيه على بعض توجهات اليمين التقليدي، الا انه تبنى توجهات جديدة لم تكن حاضرة في خطابه، علاوة على ذلك فإن اليمين الجديد كان نتاج تحولات اجتماعية - ديمغرافية في المجتمع الإسرائيلي التقت مع تحولات فكرية في اليمين القومي والديني، فالتحولات الاجتماعية -

الديمغرافية الى جانب التحولات الفكرية المدعومة بتحولات في البيئة الاقليمية والدولية انتجت ما يمكن ان نسميه باليمين الجديد في اسرائيل.

Joel Beinin and Lisa Hajjar, Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict.⁵

ترى هذه الدراسة أن الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود هو نموذج ظاهر للصراعات التي بدأت في مطلع القرن العشرين، على الرغم من أن هاتين المجموعتين مختلفتان الأديان (يشمل الفلسطينيون المسلمين والمسيحيين والدروز) والجانب الآخر يضم اليهود من مختلف البلدان، إلا أن الخلافات الدينية ليست هي سبب الصراع. إنه في الأساس صراع على الأرض. حتى عام ١٩٤٨ كانت المنطقة معروفة دوليًا كفلسطين ولكن بعد حرب ١٩٤٨-١٩٤٩، هذه الأرض تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء: دولة إسرائيل، الضفة الغربية (نهر الأردن) وقطاع غزة، وهذه منطقة صغيرة: حوالي ١٠٠٠٠ ميل مربع، أو بحجم ولاية ميريلاند تقريبًا، بيد أن المتطلبات بين هذه الاطراف والتي تمثل أسباب النزاع غير قابلة للتوفيق إذا كانت مجموعة واحدة تمارس حصرًا السيطرة السياسية على إجمالي الأراضي، حيث تستند مطالبات اليهود بهذه الأرض إلى الكتاب المقدس وعد إبراهيم وذريته على أن هذا الموقع التاريخي كان لمملكة إسرائيل اليهودية (التي دمرتها الإمبراطورية الرومانية)، وعلى اليهود اللجوء إلى ملاذ من معاداة السامية الأوروبية، وتستند مطالبات العرب بالأرض إلى الإقامة المستمرة في البلاد منذ مئات السنين وحقيقة أنهم يمثلون الأغلبية الديموغرافية، فتتناول الدراسة مراحل ذلك الصراع بدأ من فكرة الصهيونية مروراً بالانتداب البريطاني على فلسطين، ثم تطبيق وعد بلفور وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، ثم حرب ١٩٦٧، ثم حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، ثم اتفاقية كامب ديفيد ومؤتمر مدريد وصولاً إلى اتفاقية أوسلو، وانتفاضة عام ٢٠٠٠.

Fadhila Inas, Israeli-Palestinian Conflict Beyond Resolution: A Critical Assessment.⁶

ترى هذه الدراسة أنه من بين جميع الصراعات بين الدول التي تحدث حاليًا في مناطق مختلفة من العالم، فإن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي صمد أمام اختبار الزمن ليصبح واحدًا من أطول الصراعات وأكثرها تأثيرًا، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فقد أصر الطرفان على التمسك بمطالب كلا منهما. يظهر بشكل أساسي عدم وجود حل وسط والتزام من قبل الدولتين، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأساس ومعرفة السبب الرئيسي وراء المحاولات الفاشلة المختلفة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ترى هذه الدراسة أن هناك أربع قضايا أساسية تصبح موضوعًا للتفاوض في كل محاولة: الحدود، الأمن والقدس واللاجئين، وتقييم هذه

الدراسة مواقف كل طرف من هذه القضايا الأربع وكيف يشكلون موقفاً مهماً في عملية التفاوض، ويتم ذلك من خلال التعميم التجريبي بواسطة المنهجية الاستقرائية، باستخدام الدراسات المكتبية كطريقة لجمع البيانات، وتختتم هذه الدراسة أنه يجب أن يكون هناك تغيير فكري للتسوية داخل السياسة الداخلية لكلا الدولتين الأطراف لجعل حل الصراعات في المستقبل ممكناً.

أسعد غانم، دراسة بعنوان دولة فلسطينية إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية الاسرائيلية.^٧

تري هذه الدراسة أن حل الدولة الثنائية القومية هو حل ممكن، ويجب أن يكون مرغوباً فيه، إذا أخذنا في اعتبارنا أن حل الدولة الثنائية القومية ليس مطروحاً كي يتم تسويقه حالاً، وإنما يجب أن يطرح كحل بعيد المدى، يتم تطويره في ضوء وصول حل المشكلة الفلسطينية، من خلال دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى طريق مسدود، كما يقوم البعض بالإشارة إلى أن هذا الحل نظري على اعتبار أنه لا يمكن تطبيقه فإذا كان هذا صحيحاً، ما هو الحل الممكن تطبيقه؟ يجب أن نجيب بصراحة عن السؤال: هل إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة والاستقلال في الضفة والقطاع أمر ممكن؟ والحقيقة أن مواجهة هذا السؤال هي إحدى الطرق للوصول إلى القناعة بأن فكرة الدولة الثنائية القومية هي أكثر واقعية من فكرة الدولة القومية، على اعتبار أن الدولة في الضفة والقطاع، وكما تم ذكره أمر غير ممكن، كذلك فإن الواقع في كل فلسطين هو واقع ثنائي القومية يجب تطويره كي يُترجم إلى مبنى أساسي متساو للإسرائيليين وللفلسطينيين، كما يفترض الذين يؤيدون مبدأ إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع أن الفلسطينيين في إسرائيل سيستمرون في العيش كمواطنين، وفي إمكانهم حل مشكلاتهم من خلال الإطار الإسرائيلي. لكن إذا كان في حكم المؤكد أن مشكلات الفلسطينيين في إسرائيل تنبع من جهل أولي باستحالة حل مشكلاتهم في الإطار الإسرائيلي الذي يستتبعهم كمتساوين ويعاملهم كغرباء وكأعداء في بعض الأحيان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يمكن حل مشكلاتهم في وضع تستمر فيه قطيعتهم السياسية والثقافية لباقي أبناء الشعب الفلسطيني.

سمير يوسف سليمان، دراسة بعنوان الفكر السياسي بين الكفاح المسلح والتسوية السلمية (١٩٦٤-٢٠١٠).^٨

تناولت هذه الدراسة الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية السلمية، وبيان الاسس والمراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية في الاعتماد على الكفاح المسلح كسبيل لتحرير فلسطين، والتحول فيما بعد لمسار التسوية السلمية، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة اسباب التحول في الفكر السياسي الفلسطيني من الكفاح المسلح

الى التسوية السلمية، ورصد الساحة الفكرية التي كرسَتْ لكل منها في الفكر السياسي الفلسطيني، ودراسة التشابك الفكري ما بين الكفاح المسلح والتسوية، وإمكانية الدمج بينهما مستقبلاً، وتكمن مشكلة الدراسة في تبع الفكر السياسي الفلسطيني الذي عالج قضيتي الكفاح المسلح والتسوية السلمية، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تحول الفكر السياسي الفلسطيني نحو خيار التسوية، وفيما إذا كان هذا التحول نابعا من اختلال موازين القوى، والتحولات التي حدثت في العلاقات الدولية، وتغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية بين عام (١٩٦٤-٢٠١٠)، ومعرفة أهم ناتج وهو أن الكفاح المسلح أعاد تأكيد الهوية الفلسطينية، وترسيخ الكيان الفلسطيني ليكون الإطار الرسمي المعبر عن الهوية الفلسطينية، وحدث التحول في الفكر السياسي الفلسطيني بعد إدراك القيادة الفلسطينية بعدم إمكانية حسم الصراع عسكرياً مع إسرائيل نتيجة لاختلال موازين القوى لصالحها.

علاء الدين عبد الرزاق، إفرزات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية.^٩

هدفت الدراسة إلى التعرف على تداعيات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، " وافترضت الدراسة أن على القيادة الفلسطينية وفي ظل التعتن والرفض الإسرائيلي لمشروع حل الدولتين أن تعلن وبشكل رسمي عن فشل مشروع حل الدولتين وتتخذ خطوات عملية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي نظراً لملائمته لأغراض الدراسة واستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات، وتم تقسيم الدراسة لخمس فصول، الفصل الأول: (خطة الدراسة): وتشمل: مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وتساولاتها، وفرضياتها، وأهميتها ومصطلحاتها، وأهداف الدراسة وحدودها، إضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، أما الفصل الثاني: (الإطار النظري): يشمل أبرز المفاهيم المتعلقة بالدراسة وجذور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي الفصل الثالث تم استعراض المحددات التاريخية لتطور الصراع وتطور مفهوم حل الدولتين، وتحدث الباحث في هذا الفصل عن مراحل تطور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وموضوع حل الدولتين كأحد السبل المطروحة لحل الصراع، وفي الفصل الرابع: تم الحديث عن المواقف الدولية من موضوع حل الدولتين، وفي الفصل الخامس تم تحليل المقابلات والتي أجريت مع العديد من الشخصيات السياسية والاعتبارية من مختلف الاطراف السياسية الفلسطينية، وفي الختام تم الخروج بنتائج وتوصيات لمتخذي القرار والتي أظهرت أنه وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية السلام ومشروع حل الدولتين وبناء على المعطيات على الأرض فإنه لا يمكن الحديث عن موضوع فشل حل الدولتين بشكل مطلق كون الموضوع ارتبط باتفاقيات سلام ورعاية العالم أجمع وبالتالي يجب أن يكون هناك برنامج وطني واستفتاء شعبي حول الموضوع، كما أن هناك إجماع من قبل ممثلي الفصائل أن الجانب الإسرائيلي يشكل العامل الأكبر في إعاقة أي تقدم في موضوع حل الدولتين، كما أكد من تم ت

مقابلتهم أن الوضع العربي الحالي لا يراهن عليه في الاهتمام بدعم القضية الفلسطينية وما تواجهه هذه الدول من مشاكل داخلية أفقدتها التركيز على القضية الفلسطينية والاهتمام بها وجعلت من الصعوبة الاتفاق على العدو المشترك نتيجة لما أفرزته ثورات الربيع العربي من انقسامات في المواقف والاتجاهات، كما أن الانقسام الداخلي الفلسطيني أضعف الموقف السياسي الفلسطيني وبالتالي أصبح هناك صعوبة وعدم إجماع على وضع خطوات موحدة ومواقف راسخة للتعامل مع الصراع.

Yaacov Bar-Siman, Barriers to Peace in the Israeli-Palestinian Conflict.¹⁰

ركزت هذه الدراسة على توصيف وتحليل البيئة المعقدة التي تعمل فيها إسرائيل وتقتض أن هذا الواقع المحيط بها من كافة الاتجاهات يشكل عائقاً كبيراً أمام السلام، حيث يخلق حاجز استراتيجي وصعوبات حقيقية في مواجهة عمليات التأقلم اللازمة، ويؤدي إلى إحداث تغيير وي طرح سلسلة من العوائق التي تجعل الأمر صعباً على الإسرائيليين، وصعباً على القيادة في تحديد أو خلق فرص لعملية السلام، وتمنع إسرائيل من التخطيط واتخاذ استراتيجية متعددة الخطوات، أو تحقيق اختراقات سياسية ذات معنى محدث، وحتى عند هدوء الواقع المحيط بإسرائيل، لن يؤدي إلى انتهاء الصراع مرة واحدة، بل سيساهم في صراع أفضل وأقل عنفاً ومن أجل التغلب على هذا الحاجز بنجاح، يجب تغيير حقيقي فيما يتعلق بالخصائص الجيوسياسية للبيئة المحيطة، ويتطلب التغيير في هذا المجال الانتقال من النموذج الثنائي مع الفلسطينيين إلى النموذج المتعدد الأطراف/النموذج الإقليمي، تقليص عدم التماثل في العلاقات بين إسرائيل وفلسطين عن طريق عملية تدريجية ومنضبطة للمؤسسة وبوجود دولة فلسطينية قابلة للعيش وقادرة على العمل وفق أسس سيادية فعالة، وهذا يعني من بين أمور أخرى ممارسة السلطة، وحق السيطرة على السكان ضمن نطاق ولايتها القضائية المحددة، مع احتكار واضح لاستخدام القوة، ووفقاً لمبادئ القانون والنظام، ويترتب على ذلك أن الدولة القابلة للحياة هي الدولة التي تحقق سيادتها تجاه مواطنيها بفعالية وعلى مدار الزمن، وتقوم بعلاقات متبادلة مع جيرانها وفي المنطقة وعلى المستوى المجتمع الدولي، مع إظهار المسؤولية والمساءلة، ويجب أن تتم العملية بدعم نشط من المجتمع الدولي (بما في ذلك دول المنطقة والدول الإسلامية الأخرى) وفقاً لخطة إقليمية واسعة لبناء السلام (العنصر المركزي في الخطة)، وهو بناء الدولة وتوفير ضمانات أمنية دولية حقيقية لإسرائيل حتى تتمكن من ذلك، وسيتم ضمان المصالح الأمنية لكلا الطرفين مع مرور الوقت.

KJELLÅ, Contradicting Peace Proposals in the Palestine Conflict.¹¹

الدراسة هي محاولة لتقييم أنواع مختلفة هيكلياً من مقترحات الحل للصراع الفلسطيني، تُسمى هذه الأنواع "إسرائيل الكبرى" و"دولة الكانتون" و"الدول المنفصلة" و"فلسطين"، أما أساسيات السؤال المطروح فهو أي منها من المرجح أن يعزز التوصل إلى تسوية دائمة، هناك العديد من الفرضيات مبنية عليها، حيث يتم تطبيق أبحاث الصراع كمقياس في تقييم الحل، وتقتض الفرضيات أن دائماً يكون الحل أكثر احتمالاً إذا تم استخدام تعريفات النزاع الشخصي للأطراف في الاقتراح، وإذا نظم الاقتراح القيم الأساسية أو الغير القابلة للتجزئة، وإذا تم تنفيذ الاقتراح على مستوى عسكري منخفض، وإذا كان الاقتراح يعزز أعمال حقوق الإنسان. ومن بين مقترحات الحل فإن اقتراح "الدول المنفصلة" يتوافق في أغلب الأحيان مع افتراضات شروط التسوية الدائمة وهو بالتالي الاقتراح الواعد للتوصل إلى حل دائم، أفضل من الحل القائم على فكرة "إسرائيل الكبرى"، ويبدو أن التفسير الإسرائيلي الرسمي لاتفاقية كامب ديفيد يتمتع بأقل احتمال باعتباره تفسيراً مستداماً بالمقارنة مع العوامل الثلاثة الآخرين الثلاثة الآخرين.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور يتناول المحور الأول اتفاق أوسلو وقضية إقامة الدولة الفلسطينية، بينما يتناول المحور الثاني موقف القوى الفلسطينية تجاه عملية السلام مع إسرائيل ، أما المحور الثالث فيعرض للموقف الأمريكي والأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية في ضوء الانقسام الفلسطيني ، ويتناول المبحث الرابع أسباب قيام حماس لعملية طوفان الأقصى ونتائج ذلك على مستقبل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، وذلك كما يلي :

المحور الأول: اتفاق أوسلو وقضية إقامة الدولة الفلسطينية

في بداية فترة التسعينات من القرن العشرين مع انتهاء حرب الخليج الثانية وفي محاولة من جانب المجتمع الدولي لإرساء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مجال سعيها للاستفادة من حالة التمزق العربي وعدد من الدول الأوروبية عن مشروع كبير يهدف إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط والبحث عن حلول للقضية الفلسطينية وذلك عن طريق مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكان مؤتمر مدريد للسلام في الفترة من ٣٠ أكتوبر إلى ١ نوفمبر عام ١٩٩١ بالعاصمة الإسبانية "مدريد"، وكان هذا المؤتمر تحت رعاية كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا وذلك بهدف التوصل إلى التسوية السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية من جهة وإسرائيل والدولة

الفلسطينية من جهة أخرى، وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أن هذا المؤتمر ينطلق على أساس القرار رقم ٣٣٨ الخاص بإنهاء الحرب العربية الإسرائيلية "حرب أكتوبر" ووقف إطلاق النار والقرار رقم ٢٤٢ الخاص بانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة وضمان سلام المنطقة، بالإضافة إلى الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام^{١٢}.

وتناولت هذه المفاوضات عدة قضايا مختلفة وهي البيئة التنموية والاقتصادية والاجئين والمياه والرقابة على الأسلحة، ووجهت الدعوة لكل من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين كوفد مشترك باعتبارهم جزء من الوفد الرسمي الأردني وليس لهم صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ومصر وكلا من الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية بصفة المراقب فقط، وتم الاتفاق على أن المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية ستتم عبر عدة مراحل مختلفة وبدأت المحادثات حول قضية الحكم الذاتي المؤقت من سنة إلى خمس سنوات وتبدأ عملية المفاوضات حول الوضع النهائي في السنة الثالثة من الحكم الذاتي طبقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨^{١٣}، ويتضح مما سبق أن المؤتمر هدف منذ البداية وبشكل أساسي إلى استبعاد هيئة الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لحفظ المصالح الأمريكية الغربية وضمان أمن إسرائيل، بالإضافة إلى العمل على بناء قواعد أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية بهدف تدمير الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة وتدمير الأمن القومي العربي وتطبيق سياسة الاحتواء الإسرائيلي وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني واعتبار إسرائيل قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، واستمرت مراحل هذا المؤتمر منذ ١٣ يناير ١٩٩٢ وحتى ٧ ديسمبر ١٩٩٢ ولم يتم في هذه الفترة التوصل إلى صيغة مشتركة بسبب إصرار الجانب الإسرائيلي على رفض حقوق الشعب الفلسطيني، وبعد عدة مفاوضات في عام ١٩٩٣ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي جاء في نطاقها عقد اتفاق أوسلو^{١٤}.

أولاً: اتفاق أوسلو "إعلان المبادئ" ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م

وقع الإسرائيليون والفلسطينيون ثلاث اتفاقيات عرفت جميعها باتفاق أوسلو ١ والذي كان في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ في أوسلو عاصمة النرويج وكانت بطريقة سرية تامة وذلك بشكل متوازي مع مفاوضات مؤتمر مدريد وحدد هذا الاتفاق النقاط المرجعية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ووضع ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني لفترة محددة تنتهي في سبتمبر ١٩٩٨^{١٥}، كان يتولى حينها إسحاق رابين رئاسة الوزراء الاسرائيلية والذي أدرك صعوبة المفاوضات داخل الأراضي المحتلة لذلك شجع على فتح قنوات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية الأقل تشدداً من الفلسطينيين داخل الدولة كونهم غادروا الأراضي منذ فترة معينة واهتمامهم بالمفاوضات من الناحية السياسية وزادت

فاعلية هذه القنوات السرية بعد وصول حزب العمل إلى الحكم في إسرائيل وكانت بشكل متوازي مع محادثات واشنطن ومحادثات القاهرة^{١٦}.

اعتمد هذا الاتفاق على أمرين أساسيين وهما الثنائية والسرية^{١٧}، وذلك لكون هذا الاتفاق كان نتيجة مسار ثنائي فلسطيني إسرائيلي وتمت المفاوضات بشكل سري وتم التوقيع عليه في حديقة البيت الأبيض الأمريكي برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ومشاركة وزير الخارجية الروسي والآخر النرويجي، كما وقعه ياسر عرفات من الجانب الفلسطيني باعتباره رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وإسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية شمعون بيريز^{١٨}، وانقسمت هذه المفاوضات على أساس هدفين أساسيين وهما:

١. التوصل إلى صيغة اتفاق انتقالي لتنظيم سلطة حكم ذاتي مؤقت للشعب الفلسطيني في منطقة قطاع غزة والضفة الغربية لمدة خمس سنوات.

٢. التوصل إلى صيغة اتفاق لسلام دائم بالخضوع لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ على أساس قاعدة الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لكلا الطرفين، ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة النتيجة النهائية لمفاوضات الوضع الدائم بمعنى "السلطة الفلسطينية خالصة دون أي أمر إسرائيلي"^{١٩}.

ثانيا: قضية إقامة الدولة الفلسطينية

يتكون هذا الاتفاق الذي يهدف إلى تأسيس إطار عمل للتوصل إلى تسوية سلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والذي يتكون من عدد ١٧ بند "مادة" ترتبط بمرحلة الاتفاق وما بعدها، وتناولت هذه المواد الحديث المرحلة الانتقالية خلال المفاوضات والانتخابات الفلسطينية وتشكيل مجلس فلسطيني منتخب وتحديد صلاحياته للانتقال لمرحلة الحكم الذاتي المطلوب من عمليات التشريع والتنفيذ والقضاء، بالإضافة إلى تحديد الإدارة المدنية لمناطق الحكم الذاتي.

وتكون السلطة الفلسطينية الانتقالية في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ومدتها خمس سنوات وتكون عبارة عن مرحلة أولى ثم مرحلتين متتاليتين أخريين، والاهتمام بوضع ترتيبات الحكم الذاتي وخلال السنة الثالثة من المدة المحددة يتم فيها مناقشة الوضع النهائي، وتم الاعتماد على الحكومة المركزية في رام الله لإدارة الحكم بنظام رئاسي برلماني ولكنها غير كاملة السيادة حيث يترك القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي في يد إسرائيل.

وتختتم هذه الاتفاقات المحددة بما ذكر في نص المادة العاشرة على أنه حين دخول هذا الإعلان حيز التنفيذ يتبادل الطرفان أسماء الأشخاص المعيّنين في لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية ويتساوى عدد أعضاء كلا الطرفين داخل اللجنة وتتخذ قراراتها بالاتفاق، كما أنه من الممكن لكلا الطرفين تعيين بعض الفنيين والخبراء إذا تطلب الأمر ذلك وتختار اللجنة أماكن عقد اجتماعاتها، واشتعل المحضر في نهايته أنه في حالة انسحاب إسرائيل من المنطقة تستمر في القيام بمهمة الأمن الخارجي والداخلي والنظام العام للمستوطنات الإسرائيلية كما يمكن للقوات الإسرائيلية المرور في أراضي قطاع غزة ومنطقة أريحا في أي وقت حينما رغبت بذلك.

وفي أغسطس عام ١٩٩٥ وقع الاتفاق المؤقت المعروف بـ "اتفاق أوسلو الثاني" بالقاهرة والذي حل محله ثلاث اتفاقات سابقة والتي يختص كل منها بتنفيذ جزء معين من إعلان المبادئ كان في نهايتها البروتوكول الخاص بعملية زيادة نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي للجانب الفلسطيني^{٢٠}، وعمل هذا الاتفاق على توسيع دائرة نطاق السيطرة المدنية للحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت على حوالي ٣٠٪ من منطقة الضفة الغربية وزيادة المراقبة الأمنية الداخلية على نحو ٤٪ من هذه المساحة، ولذلك تم اعتبار أن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت جزء لا يتجزأ من عملية السلام الشاملة في المنطقة، كما أن المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والتي من المقرر سابقا البدء فيها قبل مايو ١٩٩٦ والتي ستعمل على تنفيذ قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وإجراء الانتخابات التي من المفترض أن تعمل على الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتحقيق مطالبهم^{٢١}.

ومن أهم ما تميز به هذا الاتفاق هو إعادة الانتشار المرحلي للقوات العسكرية الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في منطقة الضفة الغربية والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين والقرى الصغيرة بناء على تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق مختلفة الصلاحيات والمسؤوليات تجاه الفلسطينيين أو الإسرائيليين، حيث تشمل "المنطقة أ" وتشمل سبع مدن فلسطينية رئيسية تتولى فيها السلطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات الأمن الداخلي والنظام العام طبقا سلطة الحكم الذاتي المؤقت المنصوص عليها في إعلان المبادئ، وتتكون "المنطقة ب" غالبية ما تبقى من المراكز السكانية الفلسطينية وبعض القرى الصغيرة في المناطق المأهولة بالسكان وهي منطقة مشتركة تتولى فيها السلطة الفلسطينية مسؤولية الحفاظ على النظام العام بينما تتولى إسرائيل مهمة توفير الأمن للإسرائيليين والتصدي لتهديد الإرهاب، بينما "المنطقة ج" تتولى فيها إسرائيل فقط مهمة حفظ الأمن حيث تشمل جميع المستوطنات وشبكات الطرق الخاصة بها والقواعد العسكرية والمناطق الخاصة بها.

وكان من المقرر حينها أن يتم القيام بعدة مراحل أخرى من عملية إعادة الانتشار من المنطقة ج وقيام الشرطة الفلسطينية بمهمة حفظ الأمن الداخلي في كلتا المنطقتين ب و ج وذلك في مدة تأخذ ١٨ شهر تكون كل مرحلة فيها مدتها ٦ أشهر وذلك بعد إنشاء المجلس الفلسطيني المؤقت مع وجود استثناء محدد متعلق بقضايا مفاوضات الوضع النهائي وتتولى إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الشعب الإسرائيلي والحدود.

وطبقا للاتفاق المؤقت في ديسمبر ١٩٩٥، تم انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض المناطق الإسرائيلية بالصفة الغربية وهي مدينة جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم وذلك باستثناء مدينة الخليل حيث ذكرت في فصل خاص، ونتج عن هذا الانسحاب السيطرة الكاملة الأمنية والإدارية على حوالي ٣٪ من مساحة الضفة الغربية والرقابة الإدارية على ٢٤٪ وتحفظ إسرائيل بمعظم المسؤولية الأمنية للمنطقة ب وهي المنطقة المشتركة ولكن النسبة الباقية تقع ضمن المنطقة ج تحت السيادة الإسرائيلية، كما تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية على ما يقرب من ٨٠٪ على أراضي قطاع غزة و ٢٠٪ هي مستوطنات إسرائيلية^{٢٢}.

وفي نهاية عام ١٩٩٥ تولى شمعون بيريز رئاسة الوزراء الإسرائيلي بعد اغتيال رابين، ومع اقتراب موعد الانتخابات الجديدة المقرر عقدها في مايو ١٩٩٦ ولضمان تحقيق عملية السلام قامت كلا من مصر والولايات المتحدة بعقد مؤتمر لصانعي السلام في مدينة شرم الشيخ المصرية بهدف دعم ومساندة بيريز في عملية الانتخابات الإسرائيلية القادمة، ولكن فاز "بنيامين نتنياهو" وشكل حكومته الأولى وكانت بداية واضحة للمرحلة الأصعب نحو تحقيق السلام في المنطقة حيث عارض نتنياهو المبادئ الدافعة لتحقيق السلام والتي قام عليها اتفاق أوسلو وأهمها كام مبدأ الأرض مقابل السلام وشجع على تطبيق سياسة الأمر الواقع لمفاوضات السلام وكان من أشد المعارضين لفكرة إقامة دولة فلسطينية والانسحاب من الأماكن المحتلة وتقسيم مدينة القدس والاستمرار في تطبيق سياسة الاستيطان وجعل الحدود الشرقية لإسرائيل ممتدة حتى نهر الأردن^{٢٣}.

وفي ١٧ يناير ١٩٩٧ قام الطرفان بالتوقيع على بروتوكول الخليل في القدس وذلك بعدما صادق عليه معظم أعضاء الكنيست وبدأت عملية نقل السلطة في نفس الفترة ووضع اتفاق خاص ببروتوكول الخليل شاركت فيه الولايات المتحدة ومصر والأردن ودعم بعض أشخاص المجتمع الدولي وكان هذا الاتفاق في ظل حكومة نتنياهو وتم عقده في إطار اتفاق إعلان المبادئ، ووفقا لهذا البروتوكول تم تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين يتولى فيها الجانب الفلسطيني والإسرائيلي صلاحيات أمنية مختلفة، المنطقة الأولى تعرف ب "هـ ١" حيث تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية عن حوالي ٨٠٪ من مساحتها بالقرب من المنطقة أ الخاصة بالفلسطينيين، بينما المنطقة

الثانية المعروفة بـ "هـ ٢" تقع تحت السيطرة الإسرائيلية التامة وتشتمل على المدينة القديمة والمنطقة التجارية المركزية في الخليل والتي بها عدد من المستوطنات الإسرائيلية واهتم البروتوكول بتحديد الإجراءات الأمنية المشتركة وأماكن نشر قوات الشرطة الفلسطينية^{٢٤}.

وبعد فشل عملية المفاوضات مع سوريا اقتنع إيهود باراك بأهمية عملية المفاوضات مع الجانب الفلسطيني والاهتمام بقضايا الوضع النهائي وخاصة القدس واللاجئين والمستوطنات والأمن وتسليح الدولة الفلسطينية والاهتمام بحدودها وحدود دولة إسرائيل، وكانت فلسطين مدركة بخطر هذه المفاوضات وذلك باعتبارها نهائية لا يمكن الرجوع عنها لأنه في حين فشلها ستقتل معها كل طموحات الدولة الفلسطينية والقضاء على أهداف مؤتمر مدريد ومؤتمر أوسلو، كما اهتمت بعملية تبادل الأراضي بين إسرائيل والأراضي المحتلة دون التخلي عنها كاملة وتم وضع قائمة بالمبادئ التوجيهية للمفاوضات والتي عرفت بـ "بيان ثلاثي" صدر في نهاية هذه القمة وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذه المفاوضات لم يتوصل الطرفان إلى حل شامل خاص بقمة كامب ديفيد^{٢٥}.

نتيجة للإدراك الدولي بخطر هذه المفاوضات والوضع السيئ الذي يمر به كلا الطرفين، اعتمد الرئيس كلينتون على دبلوماسية القمة لحل هذه المسألة ولذلك دعا إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي وياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية لعقد مفاوضات خاصة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة والتي استمرت من ١١ - ٢٤ يوليو ٢٠٠٠ بكامب ديفيد بالقرب من واشنطن ولذلك عرفت بكامب ديفيد الثانية، كما أنه في حال نجاح هذه المفاوضات بين الجانبين سيعمل على القضاء على خمسين عاما من الصراع والحرب وتحقيق سلام شامل في المنطقة وذلك استنادا لقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام وضرورة البحث عن حلول توفيقية، وأوضحت هذه المفاوضات صعوبة التوصل لحل بشأن قضية القدس واللاجئين وحقهم في العودة لأراضيهم ولكن على الرغم من بدئها المفاوضات تعرضت لعملية السلام في سبتمبر ٢٠٠٠ لاندلاع الانتفاضة الثانية التي قام بها زعيم المعارضة الإسرائيلية أرييل شارون في الحرم القدسي وعودة القوات الإسرائيلية لأجزاء من الأراضي المحتلة لم تكن موجودة فيها وخاصة انتشارها في المنطقة أ حول العديد من المراكز السكانية واعتمدت على شن غارات جوية على الشعب الفلسطيني وتضافرت الجهود لبناء عملية السلام وخفض مستوى العنف وتحقيق بعض التقدم ولكن لم يتحقق ما تم الاتفاق عليه في مذكرة شرم الشيخ وتدهورت الأوضاع^{٢٦}.

المحور الثاني: مواقف القوى الفلسطينية المؤيدة والمعارضة للسلام مع إسرائيل

حينما بدأت مفاوضات اتفاقية أوسلو لم يكن الشعب الفلسطيني على علم بما يدور بين الجانب الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي تم الإعلان عنه عبر وسائل الإعلام العربية والعبرية، ولكن منذ البداية ظهرت بوادر الاختلاف حول هذا الاتفاق على الرغم من تأييده من معظم الفلسطينيين لرغبتهم الشديدة في اعتباره بمثابة حل نهائي للقضية الفلسطينية. وعلى الجانب الآخر اعتبره البعض أداة للتلاعب الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني مما سيؤثر سلباً على القضية، وفي تلك الفترة مرت الأوضاع بعدة سياقات مختلفة والتي أثرت بشكل كبير على الوضع الفلسطيني الداخلي إبان أوسلو ومنها: انهيار الاتحاد السوفيتي والذي أثر على الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مما أثر على الحوار الداخلي الفلسطيني وتراجع عدد من النشطاء السياسيين، وجود حكومة حزب العمل في إسرائيل والتي يدعمها حزب الجبهة والحزب الديمقراطي العربي، كان من أهم الآثار المترتبة لاتفاقية أوسلو التوصل إلى اتفاق وادي عربة بين الأردن وإسرائيل الذي أثر على الفلسطينيين^{٢٧}.

أولاً : مواقف التيارات السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الاتفاق

إن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ النكبة طوروا أطراً تمثيلية خاصة بهم وعندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في منتصف الستينيات لم ينضموا بشكل جماعي إليها بل بشكل فردي والذي يميز الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ عن سائر الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم وهو تموضعهم خارج منظمة التحرير ومشروعها والاندماج في العمل السياسي على أساس القواعد الإسرائيلية وذلك من خلال مؤسساتها وهذا السلوك هو الذي شكل خصوصيتهم كجزء من أبناء الشعب الفلسطيني والذي يمتلكون تمثيلهم الخاص^{٢٨}.

١ - موقف التيار الرفض للاعتراف بالواقع الإسرائيلي والاندماج فيه بعد اتفاق أوسلو

لم يكن هذا التيار بالقوة الكافية التي تجعله يطبق قراره في الانفصال ورفض الاندماج وليس له أي قوة تنظيمية ويرفض الاعتراف بالواقع الإسرائيلي لأسباب دينية وقومية يتعلق بها، ويتكون هذا التيار من رجال الدين والمتقنين الذين يرفضون الدخول في انتخابات الكنيست ولذلك كان يمارس عليه ضغوط عديدة وتضييق الخناق عليه مما جعله يرفض عملية السلام مع إسرائيل وخاصة اتفاق أوسلو منها^{٢٩}. ويتمثل هذا التيار في الحركة الإسلامية بشقيها الشمالي والجنوبي^{٣٠}.

أ. الشق الشمالي: تزعم هذا الاتجاه الشيخ رائد صلاح والذي تجمعه علاقات مع الحركات الإسلامية في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ويعارض انتخابات الكنيست بشكل كبير، كما دعمت عملية النضال الفلسطيني في مدينة القدس وضرورة بناء المدن العربية وتطويرها بعيدا عن قيود إسرائيل وكان هذا الشق بمثابة منظمة سياسية مركزية لتحقيق الانكفاء المحلي لسياسة الأقلية ورفض فكرة المشاركة الإسرائيلية ودعم القضية الفلسطينية في القدس، وكان لها دورا مركزيا في اتفاقية أوسلو وانتقدت فكرة حل الدولتين لعدم ذكرها أي أمر خاص بفلسطيني الداخل الإسرائيلي.

ب. الشق الجنوبي: يتمثل هذا الجانب في زعيمه الشيخ عبدالله نمر درويش . وعلى الرغم من أن هذا التيار كان يرغب في الاندماج داخل المجتمع الإسرائيلي وعدم الاحتكاك أو الدخول في صراعات معه ولذلك شارك في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية كما دعم من عملية اتفاق أوسلو في البداية ، فإنه عاد بعد ذلك وأعلن رفضه التام لاتفاقية أوسلو واعتبره السبب في انقسام شقي الحركة الإسلامية.

٢- موقف التيار المؤيد لاتفاقية أوسلو والاعتراف بدولة إسرائيل

يعترف هذا الاتجاه بإسرائيل كدولة قائمة في حدود الواقع ولكنه لا يعترف بطابعها اليهودي ويهدف إلى جعلها دولة لكافة المواطنين المتواجدين بها سواء كانوا عرب أو يهود وفي سبيل تحقيق ذلك عمل على الاندماج في المجتمع الاسرائيلي ، ووافق على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين^{٣١}. ويتمثل هذا التيار في كل من الحزب الديمقراطي العربي الذي تأسس عام ١٩٨٨ برئاسة عبدالوهاب الدراوشة ، والحركة العربية للتغيير التي تأسست في عام ١٩٩٢ برئاسة أحمد الطيبي ، وحركة التجمع الوطني الديمقراطي التي تأسست في عام ١٩٩٥ برئاسة عزمي بشارة.

ثانيا : مواقف معارضة لاتفاقية أوسلو "حركة حماس"

كان من أهم نصوص اتفاق أوسلو ١٩٩٣ هو إنهاء عقود من المواجهة والنزاع بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة والتي سوف تبدأ بإقامة حكم ذاتي فلسطيني مؤقت وبحلول عام ١٩٩٩ سوف يتم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولكن لم يتم ذلك حتى وقتنا هذا، ولذلك كانت حركة حماس وحركة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامي من أشد الحركات المعارضة لاتفاق أوسلو بشكل تام، كما وصفته حركة حماس بأنه اتفاق مشؤوم وضربة شديدة للتنازل عن القضية الفلسطينية والقضاء على شعبها حيث مكن هذا الاتفاق إسرائيل من الاستيلاء على ٧٨٪ من الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى حركة الجهاد الإسلامي

التي أكدت على رفضها الاعتراف باتفاق أوسلو وما تلاه من مبادرات لما تسبب فيه من انقسام داخلي بين الشعب الفلسطيني كونه استبعد منه فلسطيني ١٩٤٨ وتقسيم الأراضي الفلسطينية والشعب نفسه ولذلك دعت إلى تصعيد المقاومة واستمرار عمليات الاشتباك مع الكيان الإسرائيلي^{٣٢}.

ومن أسباب رفض حركة حماس لهذه الاتفاقية:

- أ. رفضها الاعتراف بإسرائيل: وذلك لأنها اعتبرت أن اتفاقية أوسلو تعتبر بمثابة اعتراف ضمني بإسرائيل وهذا يتعارض مع رؤيتها حيث ترفض بشكل تام الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحقه في إقامة دولة على أراضي شعب آخر.
- ب. تجزئة القضية الفلسطينية: تعتبر حركة حماس أن الاتفاقية ركزت على قضية إقامة حكم ذاتي مؤقت في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة دون الاهتمام بوضع حلول نهائية للقضايا المحورية مثل إنهاء الاحتلال وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة دون أي قيود إسرائيلية وعودة اللاجئين.
- ج. التفريط في الحقوق الفلسطينية: لم يذكر الاتفاق أي شيء يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وأهمها حق العودة للاجئين والقدس والمستوطنات وامتلاك السيادة على الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة خاصة بهم ذات حدود واضحة المعالم.
- د. الاشتراك في الترتيبات الأمنية مع إسرائيل: انتقدت حركة حماس ما ورد في نصوص الاتفاق فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية حيث تتشارك إسرائيل مع فلسطين في النواحي الأمنية المختلفة وتتولى إسرائيل مهمة حفظ الأمن في الداخل والخارج وفرضها قيود التحرك على قوات الشرطة الفلسطينية مما يضعف من فكرة المقاومة الفلسطينية ويخدم مصالح الاحتلال في ضمان بقاء اليد العليا له في البلاد، ولذلك اعتمدت حماس على فكرة المقاومة المسلحة لقوات الاحتلال الإسرائيلي كوسيلة أساسية في الحفاظ على قوتها داخل البلاد وتحقيق أهدافها الأساسية وأهمها جلاء الاحتلال عن الأراضي وخاصة بعدما تولت هي السلطة في قطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل منه في عام ٢٠٠٥^{٣٣}. وكما هو معلوم فقد فشلت كل مبادرات المصالحة بينها وبين السلطة الفلسطينية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم .

ثالثا : موقف حركة فتح من اتفاق أوسلو

منذ نشأة هذه الحركة وهي تعمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ونظام سياسي فلسطيني جديد غير المتواجد في تلك الفترة وبناء مؤسسات سياسية أو إقامة مجلس فلسطيني يضم على الأقل ٥٠ عضوا بشرط أن لا يكون لهم أي وظائف في السلطة الفلسطينية السياسية، وحينما تم التوقيع على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل نظرت هذه الحركة لهذا الاتفاق باعتباره الخطوة الأولى في تحقيق أهدافها في إقامة دولة فلسطينية مستقلة مثلما نصت بنود هذا الاتفاق على ذلك ولذلك قامت الحركة بتمرير الاتفاق على لجانها وتمت الموافقة عليه بشكل مبدئي على الرغم من وجود بعض الأعضاء المعارضين لهذا الاتفاق ولكن كانت الأغلبية ترى في هذا الاتفاق بداية لتحقيق أهدافها التي عملت على تحقيقها منذ البداية^{٣٤}.

المحور الثالث: الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية إقامة الدولة الفلسطينية في ضوء الانقسام الفلسطيني

كانت الولايات المتحدة منذ البداية معروفة بموقفها المنحاز لصالح الجانب الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه، ونشأت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من هدفها في السيطرة على مجريات الأمور في منطقة الشرق الأوسط لضمان حماية مصالحها في المنطقة وعملت على تحقيق ذلك من خلال وجود إسرائيل داخلها التي تستمد دعمها وقدراتها من أمريكا وتقوم بمهمة حماية مصالحها في المنطقة، وكانت الولايات المتحدة بمثابة الراعي الأساسي لمبادرات التسوية السلمية للقضية ولكن يظهر من هنا تناقضها تجاه القضية ففي بعض الأحيان كانت تعمل على حل القضية بشكل سلمي بين الطرفين بداية من تبنيها لوثائق كامب ديفيد ١٩٧٨ ومؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ الذي كانت الخطوة الأولى في تحقيق عملية سلام شاملة وخطوة تمهيدية للموافقة على اتفاق أوسلو، ولكن في الوقت ذاته كانت تعمل على خدمة مصالح إسرائيل فقامت حتى عام ٢٠١٧ باستخدام حق الفيتو لأكثر من ٤٠ مرة متعلقة بإدانة القرارات الدولية ضد اعتداءات إسرائيل على الأراضي الفلسطينية^{٣٥}. وبعد فوز حركة حماس ظهرت المساعدة الأمريكية للجانب الفلسطيني من خلال قيامها بإرسال منسق أممي للقيام بالمراقبة والإشراف داخل الأراضي الفلسطينية وتأهيل أجهزة الأمن الخاصة والتنسيق بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، كما أنه في عام ٢٠٠٥ خلال زيارة الرئيس الفلسطيني للولايات المتحدة أكد رئيس أمريكا على دعمه للقضية الفلسطينية وحث الدول العربية على توفير بيئة إقليمية ملائمة لتطبيق عملية السلام والالتزام بتنفيذ خارطة الطريق دون المساس بقضايا الوضع النهائي وضرورة التواصل الجغرافي كبند أساسي لقيام الدولة الفلسطينية ، وبعد فوز حركة حماس بالانتخابات في عام ٢٠٠٦ وأدانت الولايات المتحدة حركة فتح بأنها غير قادرة على توفير حياة

أفضل للمواطن الفلسطيني وأكد أن سياسته لا تقبل التعامل مع أي قوى سياسية تهدف للقضاء على إسرائيل وطالبت حماس حينها بتغيير برنامجها السياسي وتفكيك جناحها العسكري وتعديل موقفها تجاه إسرائيل كشرط أساسي للاعتراف بها واعتبارها حكومة فلسطينية، وانتهت بعد ذلك ولاية الرئيس جورج بوش الابن دون التوصل لحلول واضحة بين الطرفين، ومع وصول أوباما للحكم أراد استقرار العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي وتحقيق السلام وأراد إيقاف سياسة بناء المستوطنات ولكن استمر ننتياهو فيها مما أدى إلى فشل كل محاولات السلام^{٣٦}.

وكذلك الشأن بالنسبة للدول الأوروبية التي أوضحت بعد فوز حركة حماس بالانتخابات في عام ٢٠٠٦ أنها ستدعم أي حكومة تدعم دورها عملية السلام ولكنها قامت بفرض شروط على حكومة حماس وقامت بتوجيه بعض التحذيرات للحركة وعرضت تقديم المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية مقابل أن تعترف الحركة بوجود إسرائيل والاتفاقات التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بعدما رفضت الحركة ذلك أصدر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٧ قرارا بفرض الحصار الاقتصادي على فلسطين وبعد سيطرتها على قطاع غزة امتنع الاتحاد بتمويل الوقود للقطاع واكتفي بتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين بالقطاع، ولكن بعدما وجه للاتحاد بعض الانتقادات بسبب تحيزه لإسرائيل أصدر الاتحاد في ٢٥ نوفمبر لعام ٢٠٠٧ بيانا خاصا أكد فيه على عدة مبادئ وهي: مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق بالإضافة إلى كافة الاتفاقات التي عقدت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي^{٣٧}.

المحور الرابع: الأسباب والنتائج لعملية طوفان الأقصى

اندلعت عملية طوفان الأقصى صباح يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وتمثلت أسبابها من وجهة نظر حركة حماس في الآتي:

١. استمرار الانتهاكات والاعتداءات المتلاحقة التي قامت بها حكومة اليمين الإسرائيلية تجاه المدنيين الفلسطينيين في منطقة الضفة الغربية، بالإضافة إلى اعتداءات قوات الاحتلال على المسجد الأقصى، كما قامت الحكومة الإسرائيلية بحشد حوالي ٣٠ كتيبة من الجيش في منطقة الضفة الغربية المحتلة لمنع الفلسطينيين من القيام بأية هجوم تجاه المستوطنين كخطوة استباقية منها لاقتحام المخيمات والمدن الفلسطينية التي تشهد مقاومة ضد الاحتلال والمستوطنين، بينما في قطاع غزة استمرت إسرائيل حتى بعد انسحابها منه عام ٢٠٠٥ في ارتكاب الانتهاكات تجاه مواطنيه وأسر العديد منهم ورفضها لعقد اتفاقيات تبادل الأسرى متخلفة عن تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام الذي كان الأساس لعقد اتفاقيات أوسلو.

٢. عرقلة عمليات التطبيع مع إسرائيل عبر صفقة القرن حيث لا تلبي احتياجات الشعب الفلسطيني وليس لها دور في عودة حقوقه مرة أخرى كحق العودة وحق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية واعتبرت أن عملية التسوية السياسية غير عادلة فهي تخدم الكيان فقط وذلك يتعارض مع القيم والمواثيق الدولية والإنسانية، ولذلك هدفت الحركة من خلال عملية طوفان الأقصى إلى عرقلة هذه المشاريع وخاصة عملية التطبيع بين السعودية وإسرائيل.

٣. استمرار تقويض دور السلطة الفلسطينية وتهميشها من قبل الحكومة الإسرائيلية مما أضعف من دورها في المشهد السياسي والأمني الفلسطيني، بالإضافة إلى استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية وتعرضها للانتهاك من قبل المتطرفين الإسرائيليين فكان بمثابة عامل استفزازي لقوى المقاومة التي كانت ترغب في استعادة ثقة الشعب الفلسطيني بها وبقدرتها على الرد على تلك الانتهاكات.

٤. تصاعد وتيرة مبادرات التهدة بالمنطقة التي تلت الاتفاق السعودي الإيراني برعاية الصين، من خلال ظهور مبادرة جديدة لعودة إحياء السلام عن طريق السعودية معبرة بذلك عن وجود مفاوضات عن طريق الولايات المتحدة لإقامة علاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل وتقبلت السعودية هذا الموضوع بشرط أن يكون في المقدمة عملية منح الفلسطينيين لحقوقهم^{٣٨}.

كما أنه من الممكن أن يكون هناك بعض الدوافع الأخرى التي دفعت حركة حماس للقيام بهذه العملية ومنها:

١. محاولة الخروج من الأزمة الاقتصادية والمعيشية الداخلية لقطاع غزة عن طريق نقل الأنظار إلى الحرب مع إسرائيل لتصبح هي القضية الأهم لسكان القطاع وتوحيدهم في صفوف الحركة تجاه المقاومة.

٢. محاولة السعي للقضاء على الطوق السياسي والاقتصادي الذي يفرض على الحركة بعد موجة التطبيع التي شملت الدول العربية نتيجة لها أن أصبحت حركة حماس لم تعد ورقة ضغط على إسرائيل يجب على العرب تدعيمها.

٣. إعادة تسليط الضوء على الحركة لإكسابها المزيد من الشعبية على ساحة المقاومة داخليا وخارجيا والتأكيد على مواقف تشدها من المقاومة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز دورها في النضال ضد الاحتلال.

إلا أن قرار حركة حماس في الهجوم كان قرارا انفراديا تم دون الرجوع للسلطة الفلسطينية أو لدولتي مصر والأردن المعنيتان أكثر من غيرهما بالقضية الفلسطينية. وهذا يعتبر أحد أهم الانتقادات الموجهة لتلك العملية.

وفي أعقاب هذه العملية العسكرية لحركة حماس انطلقت إسرائيل في شن الإبادة الجماعية ومجازر عشوائية للمدنيين في القطاع وقصف المباني والمستشفيات في محاولاتها للضغط على المقاومة بالإضافة إلى ظهور ضعف الدول العربية والسلطة الفلسطينية في فك الحصار عن القطاع ونصرة الشعب الفلسطيني^{٣٩}، فمن الواضح للعيان أنها ليست مجرد حرب ضد المقاومة فقط وإنما هي تصفية القضية الفلسطينية تماما وإنهاء تواجد الفلسطينيين وتحديد مصير السلطة الفلسطينية ونظامها ومكانة حركة حماس في الحركة الوطنية مستقبلاً^{٤٠}.

ومن ناقلة القول الإشارة إلى توظيف إسرائيل لعملية طوفان الأقصى في تأمين الدعم السياسي والعسكري المطلق لها من جانب الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية وبخاصة الدول الكبرى فيها مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها في تنفيذ أجندتها بالقضاء على كل مصادر التهديد الأمني لإسرائيل سواء من حركة حماس في غزة أو حزب الله في لبنان أو في تنفيذ أجندتها بتكريس هيمنتها وتفوقها العسكري في المنطقة، وإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط للأبد بحسب تصريحات نتتياهو نفسه وبخاصة بعد انهيار نظام بشار الأسد في سوريا . ولا شك أن الأحداث التي تلت عملية طوفان الأقصى كشفت عن نجاح إسرائيل بدرجة كبيرة في تقويض الوجود السياسي والعسكري لحماس في قطاع غزة، وسعت الحكومة الإسرائيلية إلى تقويض فكرة إقامة الدولة الفلسطينية ومحاولاتها إقناع المجتمع الدولي بذلك.

ولذلك فإن ما قامت به حركة حماس في عملية طوفان الأقصى بشكل منفرد دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية أو حتى مع كل من مصر والأردن قد كشف عن خطورة الانقسام الفلسطيني وعدم وجود إرادة فلسطينية واحدة قد أضر كثيرا بالقضية الفلسطينية في ظل الواقع الدولي والإقليمي المتغير والذي لا يزال في كثير منه في غير صالح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

نتائج الدراسة:

أولاً: فيما يتعلق باتفاق أوسلو وقضية إقامة الدولة الفلسطينية، منذ البداية كان يُنظر إلى اتفاق أوسلو باعتباره خطوة الخلاص لسنوات من الظلم التي يعانيها الشعب الفلسطيني طبقاً لما ورد في نصوصه وتناوله لأهم قضايا الداخل الفلسطيني ومنها ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني لفترة انتقالية محددة وتحقيق سلام دائم امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة، ولكن لم يتناول هذا الاتفاق الوضع الخاص بقضايا الوضع الدائم كالحدود الخاصة بكل دولة وقضية اللاجئين وحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة مما أثار الشكوك حول مصداقية بنود

الاتفاق مما كان له الأثر الكبير في فشله وخاصة بعد اغتيال اسحاق رابين وفوز نتنياهو في ١٩٩٦ والذي كان ومازال السبب الأساسي في عرقلة أوصلو وعمليات السلام.

ثانيا: فيما يتعلق بنتائج الانقسام الداخلي الفلسطيني على عملية التسوية، بعد الإعلان عن أوصلو انقسمت مواقف الداخل الفلسطيني حول هذا الاتفاق فاعتبره البعض هو الحل النهائي للصراع الفلسطيني الدائر بينما اعتبره البعض الآخر وسيلة إسرائيلية للتخلص من القضية وزادت حدة الصراع بعدما أغفل الاتفاق الحديث عن أوضاع اللاجئين في حرب ١٩٤٨ والفلسطينيين داخل إسرائيل فانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض واختلفت مواقف الحركات الوطنية بالداخل، فكان هناك تيار داعم للاعتراف بإسرائيل وتحقيق الاندماج وآخر رافض الاعتراف بالواقع الإسرائيلي والذي كان من أبرزه حركة حماس والتي عارضت اتفاق أوصلو منذ البداية لاعتباره وسيلة للتفريط في الحقوق الشرعية للفلسطينيين، ومنذ منتصف التسعينات أصبحت الخارطة السياسية للحركات الفلسطينية تشمل الجبهة الإسلامية العربية والتجمع العربي للتغيير والحركة الإسلامية الشمالية وحركة أبناء البلد والتي نتجت عن اتفاقية أوصلو وما خلفته من تغيير في أوضاع الداخل الفلسطيني.

ثالثا: فيما يتعلق بدوافع وأسباب اندلاع عملية طوفان الأقصى، أوضحت الدراسة أن أهم أسباب اندلاع طوفان الأقصى من وجهة نظر حماس هي الانتهاكات المستمرة من الجانب الإسرائيلي على مدينة القدس ومقدساتها الدينية والمسجد الأقصى وممارسة الاعتداءات على مواطني قطاع غزة بشكل مستمر والتوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وزيادة معاناة الأسرى، فمع استمرار كل تلك المأساة التي عاني منها الفلسطينيون لعقود متتالية كان لابد من اندلاع انتفاضة تعبر عن الرفض القاطع لكل ما يقوم به الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني فضلا عن محاولة عرقلة مشروعات التطبيع العربية مع إسرائيل لما رآته حماس من آثار سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية.

رابعا: التوظيف الإسرائيلي للانقسام الفلسطيني وبخاصة بعد عملية طوفان الأقصى في تأمين الدعم الأمريكي والأوروبي المطلق لها سياسيا وعسكريا في تقويض فكرة إقامة الدولة الفلسطينية وإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفقا لرؤيتها في الهيمنة على المنطقة. ولعل التصريحات الأمريكية من جانب الرئيس الأمريكي ترامب بتهجير سكان غزة إلى خارج القطاع هو مؤشر له دلالاته في هذا الشأن.

وختاما فإن ما أهم ما توصي به الدراسة في ضوء الآثار السلبية للانقسام الفلسطيني على القضية الفلسطينية في مواجهة إسرائيل يؤكد أهمية توحيد الصف الفلسطيني ووجود إرادة فلسطينية موحدة تعبر عن الشعب الفلسطيني حرصا على حقوق هذا الشعب لإقامة دولته المستقلة.

الهوامش:

- ¹ هيئة التحرير، مفهوم التفاوض وخصائصه، موقع النجاح، يوليو ٢٠٢١، متاح على <https://2u.pw/GhRJTgK>
- ² إسلام منير محمد، التعريف بالصراع الدولي، (مراحل وأساليب إدارته)، المركز العربي الديمقراطي، يناير ٢٠٢١.
- ³ انظر في هذا الشأن: كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط١، ١٩٨٤).
- د. أحمد يوسف، د. محمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٧-٤٣.
- ^٤ جوني منصور، هند مصطفى، التحولات الاسرائيلية وتأثيرها في سياستها تجاه العرب والفلسطينيين، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٢٠.
- ⁵ Joel Beinin and Lisa Hajjar, Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, Middle East Research Information Project, 2005.
- ⁶ Fadhila Inas, Israeli-Palestinian Conflict Beyond Resolution: A Critical Assessment, Jurnal Ilmu Sosial dan Ilmu Politik, Volume 26, Issue 2, November 2022.
- ^٧ أسعد غانم، "دولة فلسطينية إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية الاسرائيلية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد ١١ العدد ٤١، ٢٠٠٠.
- ^٨ سمير يوسف سليمان، الفكر السياسي بين الكفاح المسلح والتسوية السلمية (١٩٦٤-٢٠١٠)، رسالة ماجستير (جامعة القدس: كلية الدراسات السياسية، ٢٠١٢).
- ^٩ علاء الدين عبدالرازق، إفرات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨).
- ¹⁰ Yaacov Bar-Siman, Barriers to Peace in the Israeli-Palestinian Conflict, The Jerusalem Institute for Israel Studies, 2010.
- ¹¹ KJELL-Å, Contradicting Peace Proposals in the Palestine Conflict, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, 2008.
- ¹² محسن محمد صالح. فلسطين "دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، الطبعة الأولى، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠٠٢، ص٢٧٤.
- ¹³ حاتم خليل أحمد السطري. مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (١٩٧١-١٩٩٣م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٦، ص٢٠٩.
- ¹⁴ أماني ونيس الأطرش. إتفاق أوسلو: السياق التاريخي والتداعيات، أكاديمية دراسات اللاجئين ودبلوم الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٢٩-٣٠.
- ¹⁵ توقيع اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، القدس، ١٤ سبتمبر ١٩٩٣، ص١.
- ¹⁶ محمد حسنين هيكل. المباحثات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثالث، مجلد ١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦.
- ¹⁷ شموئيل إيفن. عشرون عاما منذ اتفاقيات أوسلو: دروس لإسرائيل، مجلة التحديث الاستراتيجي، مجلد ١٦، ٢٠١٣، ع٢، يوليو ٢٠١٣، ص٦٣.
- ¹⁸ محسن محمد صالح. القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص١١٣-١١٤.
- ¹⁹ محمد مبروك. التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي، رسالة دكتوراه، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، العدد ٥، يونيو ٢٠١٨، ص١١٠.
- ²⁰ شموئيل إيفن، مرجع سابق، ص٦٣.
- ²¹ المرجع السابق، ص١٠٨.
- ²² حولية الأمم المتحدة، ١٩٩٦، المجلد ٥٠.
- ²³ M. Baumel et m. Akcoli: Le Moxen Orient et la Securite en Europe. Assemblée de L'UEO, 20 Janvier 2001.
- ²⁴ أصول مشكلة فلسطين وتطورها، مرجع سابق، ص ١١٦.

^{٢٥} روبرت مالي، حسين أغا. أسرار مفاوضات كامب ديفيد بعد عام تموز (٢٠٠٠-٢٠٠١)، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٣-٣٠.

²⁶ William B. Quandt: les acteurs internationaux: Clinton les facilitateurs Revue des relations internationales et stratégiques. hiver 2000-2001, France.

^{٢٧} أحمد قريع أبو علاء. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو حتى خارطة الطريق: ١- مفاوضات أوسلو ١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٠٩.

^{٢٨} أيمن فرح مسلم. التبعات السياسية لاتفاقية أوسلو ١٩٩٣ على فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٥٢.

^{٢٩} المرجع السابق، ص ١٨٢.

^{٣٠} أيمن فرح مسلم. التبعات السياسية لاتفاقية أوسلو ١٩٩٣ على فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٨٦-٩١.

^{٣١} المرجع السابق، ص ١٨١.

^{٣٢} مرور ٣٠ عاما على أوسلو وحماس والجهاد تطلبان بإسقاطه ٢٠٢٣، موقع الجزيرة نت، المتاح على:

<https://nz.sa/ZBnyx>

^{٣٣} المرجع السابق.

^{٣٤} فتح الداخل: حوارات صريحة مع قادة ميدانيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع ٢١، شتاء ١٩٩٥، المتاح على:

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/3457>

^{٣٥} د. ثريا إبراهيم جابر. الدور الأمريكي يمثل عاملا من عوامل فشل المفاوضات وعدم استمرارها "الولايات المتحدة الأمريكية: راعية للسلام أم داعمة للاعتداءات الإسرائيلية؟"، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧، المتاح على:

<https://2u.pw/1Trb0W3p>

^{٣٦} محادثات الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في واشنطن ٢٦-٥-٢٠٠٥، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٦٣، صيف ٢٠٠٥، ص ١٨٩.

^{٣٧} وليد عبد الحي. القضية الفلسطينية والوضع الدولي، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

^{٣٨} المرجع السابق.

^{٣٩} محمد حمشي. عن الموقف العربي الرسمي من عملية طوفان الأقصى وما تلاها من عدوان إسرائيلي على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، المتاح على:

<https://2u.pw/6OZNN7>

^{٤٠} ماجد كيالي. حرب غزة/ طوفان الأقصى: المبررات والمقدمات، المسارات والمآلات، مجلة شؤون عربية، العدد ١٩٦، ديسمبر ٢٠٢٣، المتاح على:

<https://2u.pw/bdjzsAD>